الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.22

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
7 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيدة لوك (نائبة الرئيس) .....(جنوب أفريقيا)

ثم: السيد ماكيه (رئيس اللجنة) .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-59726 (A)

0459726

نظرا لغياب السيد ماكيه (نيوزيلندا)، ترأست الجلسة السيدة لوك (جنوب أفريقيا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/59/6 (Programmes 1-26) و A/59/6 (Part One)/Corr.1 و A/59/16 و A/59/69 و A/59/79 و A/59/87)

١ - **السيدة أودو** (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): عرضت تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين (A/59/16)، وقالت إن تلك الدورة عُقدت في سياق الإصلاح الجاري للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح عملية الميزانية؛ وأتاحت أيضا للجنة البرنامج والتنسيق فرصة للنظر في سبل تحسين أساليب عملها. وأضافت أنه سيجري إصلاح دورة الميزانية وإزالة أي شكل من أشكال الازدواج في الاستعراض الحكومي الدولي. وقد أناطت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٩/٥٨، مسؤوليات إضافية بلجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والأربعين، ولا سيما النظر في إطار استراتيجي يحل محل الخطة المتوسطة الأجل المؤلفة من أربع سنوات، ويتألف من جزء أول، أو موجز للخطة، يعكس أهداف المنظمة الأطول أجلا، وجزء ثان، أو خطة برنامجية لفترة سنتين، تشمل فترة السنتين التي هي قيد النظر. وهكذا فإن مهام اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين كانت كالتالي: استعراض الإطار الاستراتيجي المؤلف من ٢٦ برنامجا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ وتحديد المسائل الواردة في سياق الإطار الاستراتيجي التي تتطلب تقييما من الأمانة العامة؛ والنظر في مسألة تحديد الأولويات؛ وفي أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ واستعراض مسائل التقييم والتنسيق؛ والنظر في سبل تحسين أساليب عمل اللجنة.

٢ - ومضت تقول إنه يجب الإعراب عن الشكر لأعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لما بذلوه من جهود، وكذلك للمراقبين وأعضاء الأمانة العامة. وأضافت أن التقرير المتعلق بالدورة قد أُعد في الشكل الذي اعتاد عليه أعضاء اللجنة الخامسة، وأنها كانت تنوي أن تقدم إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخامسة وثيقة أيسر قراءة، ولكن تعذر ذلك لأسباب خارجة عن إرادتها. وقد كان أحد الأدوار الحيوية المنوطة بلجنة البرنامج والتنسيق يتمثل في استعراض الجوانب البرنامجية من الميزانية لكفالة أن تحظى أهداف المنظمة في الأجلين القصير والطويل والتوجه العام للبرامج بالاحترام الواجب وتُراعى في الاعتبارات المتصلة بالميزانية. وعملية الميزانية الجديدة التي تغطي سنتين تفصل الموارد عن البرامج. وكان العمل أصعب وأشق لأن الأطر الاستراتيجية قد قُدمت بدون نقاط مرجعية يمكن أن تستخدمها لجنة البرنامج والتنسيق كمبادئ توجيهية.

٣ - وأشارت إلى أنه كان معروضا على نظر اللجنة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والجزء الأول منه هو موجز الخطة، أما الجزء الثاني فهو الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وقدمت اللجنة توصيات بشأن ٢١ برنامجا من أصل ٢٦. وعلى وجه الخصوص، قررت أن توصي الجمعية العامة بإحالة خمسة برامج إلى اللجان الرئيسية ذات الصلة قصد استعراضها واتخاذ إجراء بشأنها: فالبرنامج ٣، نزع السلاح، ستستعرضه اللجنة الأولى؛ وستنظر اللجنة الثانية في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، الذي أرجئ النظر فيه حتى يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من اختتام اجتماعه والتعليق على الإطار الاستراتيجي، أما اللجنة الثالثة فستنظر في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، وستنظر اللجنة الرابعة في البرنامج ٢٣، الإعلام، وستنظر اللجنة الخامسة في البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، في سياق الاستعراض الإلزامي المقرر الذي تجريه كل خمس سنوات

لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن المنتظر أيضا أن تقوم اللجان الرئيسية، بعد الاستعراض، بعرض البرامج المحالة إليها على اللجنة الخامسة لكي تنظر فيها في سياق الإطار الاستراتيجي الشامل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''تخطيط البرامج''. وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا بأن تستعرض الجمعية العامة الجزء الأول، موجز الخطة، في دورتها التاسعة والخمسين. وبعد مناقشة مفصلة ومسهبة لموجز الخطة، ارتأت لجنة البرنامج والتنسيق أن الجمعية العامة ينبغي أن تكرس مزيدا من الوقت للنظر فيه وأنه يتعين على الأمانة العامة تقديم مزيد من التفاصيل في ذلك الصدد. كما قررت أن تواصل نظرها في البند المتعلق بتحديد الأولويات في دورتها الخامسة والأربعين وأوصت بأن ترجئ الجمعية العامة نظرها في ذلك التقرير إلى دورتها الستين.

٤ - وفيما يخص مسألة أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ذكرت أن اللجنة أثنت على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقريره الذي قُدم لأول مرة في شكل الميزانية القائمة على أساس النتائج. وأعربت اللجنة عن تقديرها لتحسن شكل التقرير وزيادة التشديد على النتائج بدلا من الاقتصار على المدخلات والنواتج. وقد أتاح التقرير المتعلق بأداء البرنامج للمرة الأولى فرصة للجنة البرنامج والتنسيق كي تقيّم الطريقة التي يطبق بها مديرو البرامج الإطار المنطقي القائم على أساس النتائج وكيف يستطيعون تحديد مدى تنفيذ البرامج بالاستناد النتائج المحققة. وتقر لجنة البرنامج والتنسيق بأن التقرير عمل متواصل ويمثل تحسنا في أداء عملية الإبلاغ، ولكنها تشدد على ضرورة أن ينفذ جميع مديري البرامج بالكامل القرارات ذات الصلة، مع إيلاء الاهتمام للأنظمة والقواعد المتصلة بالميزنة والإدارة على أساس النتائج. وأوصت اللجنة كذلك بأن يكون تقديم التقارير في المستقبل بشأن أداء البرنامج متمشيا بدقة مع الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٥ - وذكرت أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تقديم الدعم العام والتوجيه لكافة الإدارات في مجال الإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج، وطلبت أيضا أن تتضمن التقارير المقدمة في المستقبل بشأن أداء البرنامج وصفا موجزا للتحديات والعقبات والأهداف غير المحققة، لتسهُل على لجنة البرنامج والتنسيق مهمة تقييم المسائل التي تؤثر في أداء البرنامج.

٦ - وفيما يتصل بالتقييم، أشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن يجري النظر في برامج الإطار الاستراتيجي المقترح بالاقتران مع الفرع ذي الصلة من التقرير المتعلق بأداء البرنامج، ولكن بما أن هذا الأخير يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، في حين أن الإطار الاستراتيجي يشمل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أوصت اللجنة بأن تقدم الأمانة العامة رسميا معلومات مستكملة عن الأجزاء ذات الصلة من التقرير المتعلق بأداء البرنامج، على أن يكون مفهوما أنه سيجري أيضا النظر في تلك المعلومات المستكملة. وشددت أيضا على أن تقييم أداء البرنامج السابق ينبغي أن يعكس العوامل الخارجية الهامة التي قد تكون أثرت على إنجازات مختلف البرامج، على نحو ما تطلبه الفقرتان ١٣ و١٤ من قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١.

٧ - وفيما يخص مسألة تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وتوجهات السياسة العامة، قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق قررت أن تختار موضوع ''الشؤون السياسية'' للتقييم المتعمق الذي ستجريه في عام ٢٠٠٦. وأثنت اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية للطريقة الصريحة التي عالج بها المسائل المتصلة بأداء البرنامج، غير أنها طلبت أن تتضمن التقارير المقبلة المتعلقة بالتقييمات المتعمقة

والتقييمات المواضيعية، فضلا عن الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات، فرعا موجزا بشأن المسائل التي يمكن أن تستفيد من التوجيه والمتابعة على الصعيد الحكومي الدولي من جانب لجنة البرنامج والتنسيق أو غيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة. وينبغي أن يركز ذلك الفرع على القضايا العملية والمتصلة بالسياسة العامة التي تعذر على الأمانة العامة حلها بمفردها، وبالتالي فهي تحتاج إلى تعاون مع الهيئات الحكومية الدولية.

٨ - وتطرقت إلى مسائل التنسيق، فذكرت أن اللجنة حثت مجلس المديرين التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تكثيف التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات بشأن الممارسات في قياس أداء البرنامج والنتائج والإنتاجية في وظائف الخدمات والتعاون في مجال إدارة شؤون المؤتمرات. كما أوصت بأن تعود الجمعية العامة إلى تناول مسألة إنشاء الهيئة الإدارية العليا وذلك في دورتها التاسعة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''النظام الموحد للأمم المتحدة''.

٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن المسألة التي كلفت الجمعية العامة لجنة البرنامج والتنسيق بالنظر فيها، وهي تحسين أساليب عمل اللجنة، قد نوقشت فيما يخص نوعية الوثائق وصدورها في الوقت المناسب، وتصريف شؤون الاجتماعات، وإمكانية تجميع المسائل المطروحة للمناقشة، وتغيير شكل تقرير اللجنة، ومسائل أخرى، ولكن نظرا للقيود الشديدة المتصلة بالوقت، لم تتمكن اللجنة من اختتام تلك المناقشات وقررت أن تعود إلى بحث المسألة على سبيل الأولوية في بداية دورتها الخامسة والأربعين.

١٠ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): عرض الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، A/59/6 (Programmes 1-26) الذي أعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩ وللولايات التشريعية التي تتطلب إجراء من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجابهة التحديات التي تواجه المنظمة. ويتضمن الإطار الاستراتيجي المقترح ٢٦ برنامجا كل منها ينطوي على مسؤولية تحقيق نتائج ملموسة. ومثلما يتضح من تقرير أداء البرنامج الذي سيجري عرضه لاحقا، تحقق تقدم كبير في السنتين الماضيتين: فقد تم تخفيف التوتر، وإنجاز تسويات سياسية، واحترام المعايير الدولية، والتوصل إلى اتفاقات بشأن قضايا متصلة بالتنمية المستدامة والبيئة والتجارة والاستثمار. كما تحسنت التنمية في أفريقيا، وقُدمت المساعدة المنقذة للحياة إلى قرابة ٤٥ مليون من ضحايا الصراعات والجفاف وغير ذلك من حالات الطوارئ، وبدأ سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأفضى إصلاح الأمانة العامة إلى زيادة الفعالية والكفاءة.

١١ - وفي الوقت نفسه، لا تزال ثمة تحديات عاجلة يجب مجابهتها ومشاكل مستمرة يتعين حلها. والبرامج التي يتضمنها الإطار الاستراتيجي تهدف إلى تمكين الأمانة العامة من إدارة عملها بشكل أفضل وتحقيق النتائج بدلا من الاقتصار على النواتج وتقديم الخدمات. ولئن كان من واجب الأمانة العامة مواصلة تحسين فعاليتها، فإن الفعالية وحدها غير كافية؛ إذ على الأمانة العامة أيضا السعي إلى زيادة كفاءتها، ليس فقط من أجل الجهات التي تقدم لها الأمم المتحدة الخدمات وإنما أيضا لإكساب المنظمة مزيدا من القوة. والإطار الاستراتيجي هو إحدى الأدوات التي تسترشد بها المنظمة ككل في عملها. والجزء الأول يبرز الأهداف الأطول أجلا والأولويات التي يتعين رسمها، أما الجزء الثاني فيعرض الخطة البرنامجية لفترة السنتين بالنسبة لبرامج المنظمة الـ ٢٦ جميعها.

١٢ - ومضى يقول إنه عندما يحين الوقت لتناقش اللجنة الخامسة هذه المسألة، سوف تقدم لها لجنة البرنامج والتنسيق مشورة جيدة، ولكن يتعين عليها في الوقت ذاته أن تأخذ في

الاعتبار الولايات التشريعية التي تم إبلاغها إلى الحكومات والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات وإلى الأمين العام أيضا. وأشار إلى أن مسؤولية نجاح برامج المنظمة لا تقتصر على الدول الأعضاء متصرفة بشكل فردي ولا على الهيئات الحكومية الدولية، وإنما هي مسؤولية جماعية.

١٣ - واختتم كلمته بقوله إن تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات (A/59/87) يبيِّن الخبرة المكتسبة في مجال تحديد الأولويات منذ الأخذ بتخطيط البرامج والميزنة قبل أكثر من ٣٥ عاما، ويتناول أيضا الخلفية التاريخية لتحديد الأولويات. وقد أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، مثلما ذكرت رئيستها، بإرجاء مناقشة مسألة تحديد الأولويات إلى السنة اللاحقة كي تتمكن من النظر في المسألة بمزيد من التفصيل.

١٤ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79)، فقال إن ذلك التقرير، وهو الثامن في سلسة من التقارير، يقدم لمحة عامة عن التقييم الحالي لقدرة الأمانة العامة، ويحلل تطبيق نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة، ويعرض خلاصة مشروعين تجريبيين استُهلا في عام ٢٠٠٣ لاستكشاف استخدام التقييم الذاتي في إطار قائم على أساس النتائج، ويورد موجزا للإجراءات التي اتخذها الأمانة العامة استجابة للإجراء ٢١ (هـ) من تقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات'' (A/57/387).

١٥ - وفيما يتصل بقدرات التقييم، ذكر أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن هناك ترتيبات مؤسسية وممارسات تقييم سليمة بقدر معقول. بيد أن الحاجة تدعو إلى تحسينات في عدد من المجالات قصد تعزيز القدرات. وفي ذلك الصدد، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، يتعين أن تُحدد بمزيد من الوضوح الموارد المخصصة للرصد والتقييم في كافة أبواب الميزانية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمديرين تقييم احتياجاتهم إلى الرصد والتقييم، وكذلك النظر من جديد في إدراج تلك المهمة المحددة ضمن برامجهم.

١٦ - ومضى يقول إن التعليمات الصادرة في أيلول/سبتمبر فيما يخص الميزانية البرنامجية كانت استجابة للمقترحات المقدمة في التقرير. وسيتعين على مديري البرامج، كجزء من وثائق الميزانية البرنامجية التي يقدمونها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تقديم سجل بأنشطة التقييم الذاتي المضطلع بها في فترة السنتين السابقة وعرض خطط تقييم مشفوعة بتحديد واضح للموارد التي ستُستخدم من أجل التقييم.

١٧ - وأضاف أنه سعيا إلى كفالة اتساق التقييم في كافة أقسام الأمانة العامة، أعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسردا شاملا يتضمن مصطلحات التقييم، سيكون متوافرا على الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر، ويعتزم المكتب إصدار دليل تقييم مستكمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك يقترح التقرير عددا من التدابير الجديدة الرامية إلى تحديث واستكمال وظيفة التقييم المركزية بحيث يتسنى للقائمين بها استحداث معايير ومواد تدريبية والإشراف على التدريب وتنظيمه وتيسيره والقيام بدور مستودع وناشر لأفضل الممارسات. وبما أنه يتعذر الاضطلاع بهذه الأنشطة في حدود الموارد الحالية، ستدعو الحاجة إلى النظر في المقترحات في سياق عملية الميزنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٨ - وأشار إلى أن التقرير يورد أيضا الإجراءات التي تتخذها الأمانة العامة في الوقت الحاضر لتحسين الجدول الزمني الحالي لدورات التخطيط والبرمجة والرصد والتقييم

قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التضافر وتعزيز دور نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وكفالة أن يتيح كبار المديرين القيادة والالتزام والدعم فيما يتصل بأنشطة الرصد والتقييم، وزيادة موارد التقييم والتخطيط، وتحسين اتساق منهجية التقييم ووضوحها، وتعزيز قدرة التقييم المركزية. وقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في المقترحات وأقرت، في جملة أمور، الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم للهيئات الحكومية الدولية وأوصت بإجراء تقييم متعمق لبرنامج الشؤون السياسية في عام ٢٠٠٦.

١٩- وتطرق إلى تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69)، فقال إن لجنة البرنامج والتنسيق قد أحاطت علما، في دورتها الرابعة والأربعين، بتحسن شكل تقرير أداء البرنامج وأثنت على النهج المبتكر الذي اتبع في وضع شكله وتوزيعه. وأشار إلى أن التقرير الثالث عشر الذي يقدم كل سنتين يختلف بالفعل عن سابقيه: فمضمونه يركز على النتائج وقُدم في شكل مطبوع وفي شكل إلكتروني. وتم ترتيب مضمونه وفقا لنموذج الإدارة على أساس النتائج الذي أقرته الجمعية العامة. واعتبارا لتلك القاعدة المنهجية القوية وتعزيز الإدارة على أساس النتائج بواسطة عمليات التدريب كان التقرير مدعوما وأكثر تفصيلا بكثير من سابقيه.

٢٠ - وتابع قائلا إن التقرير كان أقصر بنسبة ٢٥ في المائة من تقرير فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتسعة أعشار من مضمونه تقريبا كرست للنتائج المحققة. كما أن تقديمه في شكلين ساعد على جعل النسخة المطبوعة مختصرة قدر الإمكان، ووصلات الإحالة التي يقارب عددها المائة في النسخة الإلكترونية تمكِّن القارئ من الرجوع إلى الوثائق الأخرى.

٢١ - وأشار إلى أن فترة السنتين المستعرضة شهدت مجموعة كبرة ومتنوعة من نواتج أنشطة المنظمة. وقد جرى إبراز النتائج الرئيسية في الجزء الأول من التقرير وورد بيانها بمزيد من التفصيل في كل باب من أبواب الميزانية بالجزء الثاني. وبالنسبة للنواتج القابلة للقياس الكمي وعددها ١٣١ ٣٣ كان معدل التنفيذ ٨٤ في المائة، أي أعلى بنقطة واحدة من معدل فترة السنتين السابقة. وكان مستوى النواتج التي أضيفت (٨٩٤ ٤ ناتجا) أعلى بقليل، وتم إرجاء ١,٩ في المائة من مجموع النواتج مقارنة بـ ٢,٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. وتم إنهاء ١٣ في المائة من مجموع النواتج مقارنة بـ ١٤,٧ في المائة.

٢٢ - وهناك شراكتان كانتا مهمتين للغاية بالنسبة لرصد أداء البرنامج وتقديم التقارير من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية: إحداهما مع شعبة تخطيط البرامج والميزانية والأخرى مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد أفضت هذه الأخيرة إلى نسخة جديدة من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق. وأصبح هذا العمل الجماعي المتواصل يركز على استحداث أساليب الإدارة على أساس النتائج وتعزيز طرائق جمع البيانات، والتدريب على جميع جوانب الرصد الذاتي، وكذلك على تطوير نسخة أخرى من النظام أنجع بكثير من سابقاتها.

٢٣ - وأضاف أن العمل المتصل بالإدارة على أساس النتائج يحتاج إلى موارد، مثلما سلمت بذلك الجمعية العامة في الفقرة ٢٠ من قرارها ٢٦٩/٥٨. وإدخال مزيد من التحسينات يتطلب استثمارات في الإدارات والمكاتب وفي النقطة المركزية للرصد والإبلاغ. وسيتعين النظر في أفضل هيكل لتوفير تلك الموارد ومقدارها.

٢٤ - تولى السيد ماكيه (نيوزيلندا) رئاسة الجلسة.

٢٥ - **السيد إلخويزن** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه (بلغاريا ورومانيا وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود) إضافة إلى آيسلندا، فلاحظ أن اللجنة تنظر للمرة الأولى في الإطار الاستراتيجي الذي حل محل الخطة المتوسطة الأجل. وستنظر أيضا في بعض الخطط البرنامجية لفترة السنتين وتقارير أخرى تعذر عليها أن تختتم نظرها فيها.

٢٦ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوربي بالشكل الجديد للإطار الاستراتيجي، وبخاصة موجز الخطة، الذي يقدم وصفا ناجعا وطويل الأجل للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة و يتيح منظورا متوازنا، بالاقتران مع برامج فترة السنتين الواردة في الجزء الثاني. وذكر أن الاتحاد الأوروبي مستعد ليحيط علما بالموجز، ويوصي بأن تقتصر اللجنة الخامسة عند النظر في هذا البند على إعادة تأكيد الأولويات التي تم تحديدها في الخطط المتوسطة الأجل السابقة.

٢٧ - ومضى يقول إن النتائج الأولية للخطط البرنامجية لفترة السنتين مرضية. ومعظم الخطط مفصلة بالقدر الكافي، وخاصة بالنظر إلى كونها لن تنفذ حتى عام ٢٠٠٦، ولكن ينبغي أن تضاف إلى الكراسات مؤشرات وأهداف وخطوط أساس أكثر تحديدا ويمكن قياسها كميا، وذلك في عام ٢٠٠٥ خلال إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٨. والاستجابة المواتية من جانب عدد من كبار مديري البرامج للإطار الزمني الجديد المكون من سنتين تبشر بتعزيز عملية التخطيط. ولا يزال يتعين وضع الصيغة النهائية لعدد قليل من البرامج المحددة، وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي تعقيبات متخصصة من اللجان ذات الصلة.

٢٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتأييد تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والأربعين، ولكنه يرى مرة أخرى أن الحصيلة النهائية مخيبة للآمال. فقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ كان ينبغي أن يشكل منطلقا جديدا بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق، ولكن التقرير يتضمن العبارات المعتادة والمتكررة المتصلة بتعديل الأهداف والإنجازات ومؤشرات الإنجاز، وفي كثير من الحالات، كانت ببساطة إعادة لكلام قيل من قبل. وإضافة إلى ذلك، أحيلت جميع المسائل الأكثر صعوبة إلى الجمعية العامة لاتخاذ إجراء بشأنها.

٢٩ - وأشار إلى أن من دواعي انشغال الاتحاد الأوروبي كذلك أن اللجنة تجاهلت تعليمات الجمعية العامة إليها في قرارها ٢٦٩/٥٨ بأن تحسِّن أساليب عملها. ومن الضروري الآن اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة إذا أريد للجنة أن تكون هيئة مجدية وإذا رغبت هي في تقديم إسهام فعال في تخطيط البرامج. لذلك يعتزم الاتحاد الأوروبي تقديم عدد من المقترحات المتواضعة من أجل إصلاح أساليب عمل اللجنة، وذلك خلال المشاورات غير الرسمية ذات الصلة بغية تخليصها من التفسيرات التقييدية لولايتها، والتشجيع على إقامة نقاش موضوعي أكثر انفتاحا بشأن المسائل البرنامجية والتقييم.

٣٠ - واختتم كلمته قائلا إن تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات (A/59/87) يساعد على إبراز الصعوبات المتصلة بتحديد الأولويات عدا التي تعكسها الاتجاهات العامة ذات الطابع القطاعي الواسع النطاق، ويبين أن تخصيص الموارد هو أداة بسيطة جدا لقياس الأولويات النسبية الخاصة ببرامج معينة. وقدرة الهيئات الحكومية الدولية على وضع الأولويات على مستوى البرامج والبرامج الفرعية محدودة، ولا فائدة من العودة إلى تناول هذه المسألة سنة تلو الأخرى. وعليه فإن الاتحاد الأوروبي يقترح أن تختتم الجمعية العامة نظرها في المسألة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام.

٣١ - **السيد كوفالينكو** (الاتحاد الروسي): أثنى على لجنة البرنامج والتنسيق لقيامها بإعداد مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي يمثل أول محاولة لصياغة أهداف المنظمة ومهامها لمدة سنتين بدلا من أربع سنوات. وقال إن عملية استعراض شكل الخطة البرنامجية ومضمونها معقدة ومتعددة الأوجه، وفي هذا الصدد من المهم على وجه الخصوص السعي إلى اتباع أنجع نماذج التخطيط من أجل الأداء القائم على أساس النتائج لتمكين المنظمة من مجابهة التحديات الجديدة بطريقة أكثر اتساقا، على وجه الخصوص السعي إلى اتباع ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي يمثل أول محاولة لصياغة أهداف المنظمة وإتاحة مزيد من المساءلة من جانب الأمانة العامة وتقييم مؤشرات الإنجاز وفقا للأهداف المحددة والنتائج النهائية.

٣٢ - وأعرب عن أسفه لأن الإطار الاستراتيجي المعروض على اللجنة لا يراعي دائما هذا الجانب الأخير. وقد نشأت ثغرة بين صياغة الأهداف من جانب الأمانة العامة والدول الأعضاء وبين صياغة الإنجازات المتوقعة التي تقوم بها الأمانة العامة بمفردها. ولتحقيق مزيد من التحسن في هذا الصدد، ينبغي صياغة الأهداف بمزيد من الوضوح. كما ينبغي أن يُثبط من الإطار مفهوم ''المسؤولية الجماعية'' للدول الأعضاء والأمانة العامة عن تحقيق الأهداف. فهذا المفهوم ينطوي على عدم تحمل أي منهما للمسؤولية في نهاية المطاف. لذلك، حيثما كان النجاح في إنجاز البرامج يتوقف على إسهام الدول الأعضاء، ينبغي الإشارة إلى ذلك تحديدا، وفي الحالات الأخرى يُفترض أن المسؤولية تقع على عاتق الأمانة العامة، وينبغي مساءلتها بالكامل عن أعمالها.

٣٣ - ومضى يقول إن تخطيط وإدارة البرامج على أساس النتائج مهمة معقدة للغاية، ويتضح من مقارنة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أن الإنجازات المتوقعة مختلفة ولكن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الأمانة العامة لتحقيق تلك الإنجازات هي نفسها عمليا. ويصعب على المرء أن يفهم كيف يمكن تحقيق نتائج جديدة بواسطة تدابير قديمة، وكيف يمكن تصحيح هذا الوضع؛ لذلك على الأمانة العامة أن تولي مزيدا من الاهتمام لتقييم دورها وإيضاح جوانب الاختلاف بين الفترة المقبلة والفترة السابقة.

٣٤ - واختتم كلمته قائلا إنه يتعين على لجنة البرنامج والتنسيق القيام بدور هام في سياق التخطيط والتقييم. بيد أن عليها أن تحدد مكانها في العملية لكي تقدم إسهاما فعليا في تحسين الإطار الاستراتيجي، وذلك بوسائل منها تقديم توصيات واضحة إلى الدول الأعضاء.

٣٥ - **السيدة إيبسن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد عموما التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق. بيد أنه يشعر بخيبة أمل لعدد من الأسباب. فمن ناحية أولى، لم تنجز لجنة البرنامج والتنسيق ولايتها فيما يتصل بتحسين أساليب عملها، إذ أخفقت مرة أخرى في تخصيص ما يكفي من وقت أو اهتمام لهذه المسألة.وفيما يتصل بتحسين أساليب عملها المتوقعة مختلفة ولكن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها. وأحجمت بعض الوفود عن النظر حتى في إدخال تغييرات بسيطة على أساليب عمل اللجنة. ومن ناحية ثانية، لم تقدم اللجنة إلى الأمانة العامة تحليلا استراتيجيا أو توجيهات فيما يخص الإطار الاستراتيجي الجديد و لم توص إلا بإدخال تغييرات على النص من حيث التحرير. وإذا أرادت اللجنة أن تكسب ثقة الدول الأعضاء، فعليها أن تأخذ في المستقبل بنهج مختلف واستباقي أكثر. أما النقطة الثالثة، فهي عدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن أولويات البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. والخطة البرنامجية لفترة السنتين لم تعالج بالقدر الكافي الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب؛ فهذا الموضوع ينبغي تناوله كأولوية منفصلة بحيث يعكس الخطر

الذي يمثله على المجتمع الدولي. وختاما، فقد تقلص دور لجنة البرنامج والتنسيق بسبب عدم توصلها إلى اتفاق بشأن عدد من البرامج مما جعلها تحيلها لتنظر فيها اللجان الفنية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يُنتظر أن تتمكن اللجنة الخامسة من إقرار عدد من الكراسات التي هي بانتظار الإقرار والتي استعرضتها لجان من بينها اللجنتين الأولى والرابعة.

٣٦ - وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة ترحب بالشكل الجديد لتقرير أداء البرامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ولا سيما تركيزه على النتائج المحققة، وتثني على الأمانة العامة لقيامها بإتاحة نسخة إلكترونية. بيد أن طول التقرير وانعدام بيانات أساسية لقياس أداء البرامج جعلا جدواه محدودة. وقد تم إعداد جزء كبير من مؤشرات الإنجاز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بدون بيانات أساسية، مما جعل من الصعب على الدول الأعضاء تقييم النتائج المحققة. ولهذا السبب ينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة بيانات أساسية بالنسبة لجميع مؤشرات الإنجاز، وينبغي أن يواصل الأمين العام بحث سبل ترشيد التقرير وتحديثه المقبلة بيانات أساسية بالنسبة لجميع مؤشرات الإنجاز، وينبغي أن يواصل الأمين العام بحث سبل ترشيد التقرير وتحديثه.

٣٧ - وبخصوص التقرير المتعلق بتعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79)، يعتقد وفدها أن الرصد والتقييم أمران حيويان لجعل المنظمة تتجه صوب تحقيق النتائج، ولذلك فهو يثني على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاستعراضه الشامل لقدرات الأمانة العامة في مجالي الرصد والتقييم، بالرغم من عدم تعاون بعض الإدارات. وهو يتفق تماما مع رأي المكتب أن كل إدارة ينبغي أن تحصر قدراتها الحالية في مجال التقييم، وتضع أو تستكمل خطط التقييم بالتزامن مع مقترحات الميزانية وتخصص ما يكفي من وقت وموارد لأنشطة التقييم. كما أن كبار المديرين ينبغي أن يتلقوا تدريبا على تقنيات التقييم الذاتي وأن يشتركوا بنشاط في استعراض نتائج التقييمات.

٣٨ - **السيد نير**: أبلغ أعضاء اللجنة بأن النُّسخ الإلكترونية من التقرير الوارد في الوثيقة A/59/69 (على قرص بذاكرة قراءة فقط) متوافرة في غرفة الاجتماع.

البند ١١٨ من جدول الأعمال تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/59/359 و A/58/785)

٣٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار البند ١١٩ من جدول الأعمال، والذي تطرق إلى استعراض ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأثنت على المكتب لجهوده من أجل تعزيز روح المساءلة في كافة أقسام الأمم المتحدة. وأضافت أن أهمية آليات الرقابة الفعالة قد تجلت في العدد الكبير من التقارير التي قدمها المكتب إلى الجمعية العامة خلال الفترة المستعرضة، ومن الوفورات الفعلية البالغة ٢٦,٦ مليون دولار التي تحققت نتيجة لتنفيذ توصيات المكتب. والزيادة الحاصلة مؤخرا في عدد الطلبات على الدراسات والاستعراضات من جانب المكتب تشكل أيضا دليلا واضحا على ثقة الدول الأعضاء في كفاءته واستقلاليته.

٤٠ - وتابعت قائلة إن المكتب جدير بالثناء أيضا لمحاولته الترشيد الفعال لتخصيص موارده وتحسين توجيه مهامه في مجال الرقابة بتطبيق إطار لإدارة المخاطر على خطة عمله السنوية. ومن المؤمل أن هذا لإطار الذي يسَّره بالفعل العمل الجماعي المتعدد التخصصات سيعزز أنشطة الرقابة ويكسبها قيمة مضافة. والجهود المبذولة من أجل تحسين التنسيق بين مختلف هيئات الرقابة، لا سيما مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة مشجعة وينبغي مواصلتها.

٤١ - وأضافت أن وفدها يرحب بتحسن شكل التقرير السنوي للمكتب ويلاحظ الجهود التي بذلها هذا الأخير من أجل تبسيطه وذلك بالاقتصار على تضمينه أهم التوصيات وأكثرها تحديدا، مما قلص عدد التوصيات الصادرة خلال الفترة المستعرضة. ويُهاب بالجهات المعنية التي يشملها نشاط المكتب أن تنفذ توصياته بدون تأخير وأن تكفل اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون تكرر أوجه القصور في المستقبل. ولهذا الغرض، ينبغي النظر بعناية في مقترح إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى داخل الأمانة العامة لكفالة مساءلة المديرين على تنفيذ توصيات المكتب.

٤٢ - وأشارت إلى أن وفدها يولي أهمية خاصة لأنشطة المكتب في مجالات السلامة والأمن والمشتريات وإدارة شؤون عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية وما يتصل بها. وفي هذا الصدد، يظل يساوره قلق شديد إزاء الاستنتاجات المتصلة بأمور شتى منها حوادث الإيذاء والاستغلال الجنسيين، ورداءة الضوابط الإدارية ونقص الموظفين وادعاءات الغش. ويجب اتخاذ إجراءات تصحيحية لكفالة ألا تحول هذه الحوادث دون تأدية المنظمة لمهامها بفعالية في المقر وفي الميدان.

٤٣ - وذكرت في خاتمة كلمتها أن وفدها يعتبر فعالية أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمرا حيويا ويأمل أن مراجعة المكتب للجان الإقليمية سوف تزيد من تعزيز دور تلك اللجنة. ففي عام ٢٠٠٢، كُلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالإشراف على تنسيق أنشطة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بين الهيئات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وحققت تقدما كبيرا في مؤاءمة أنشطتها وبرامجها مع أهداف وأولويات الشراكة وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ومن المؤمل أن استنتاجات المكتب ستهم في تحقيق مزيد من التحسينات في إدارة اللجنة وزيادة فعاليتها. وفي هذا الصدد، سيلتمس وفدها، أثناء المشاورات غير الرسمية، إيضاحا إضافيا بشأن الأساس المنطقي لبعض التوصيات ذات الصلة وطرائق تنفيذها.

٤٤ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء يتيح توازنا دقيقا يجب الحفاظ عليه خلال عملية الاستعراض المقبلة التي ستركز على تعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن هذا المنطلق، فإن وفدها لا يؤيد تمديد فترة ولاية وكيل الأمين العام.

٤٥ - ومضت تقول إن حصيلة عمل المكتب إيجابية عموما عقب السنوات العشر الأولى من وجوده. ووفدها يرحب بالتقييم الذاتي للمكتب، ولكنه يود أن يستوضح مقترح الأمين العام الداعي إلى استعراض عمليات المكتب من جانب فريق من الخبراء الخارجيين. فهذا الاستعراض يمكن أن تجريه وحدة التفتيش المشتركة. ويود وفدها أيضا تلقي معلومات في جلسة رسمية عن القرار الحكومي الدولي و/أو القاعدة التي سيجرى ذلك الاستعراض في إطارها. وهو يحيط علما بمقترح المكتب المتصل باستقلاليته التشغيلية. كما يرجو الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الطريقة التي حدد بها المكتب فئة التوصيات المصنفة على أنها ذات أهمية قصوى بالنسبة للمنظمة.

٤٦ - وأشارت إلى أن تقرير المكتب لا يورد الإجراء المتخذ لتلافي أوجه القصور في الأمانة العامة وما وصفه من عدم تحلي بعض الموظفين بالنزاهة. ونتائج تحقيق المكتب في مسألة المسجل الصوتي لغرفة قيادة الطائرة الوارد وصفه في الفقرة ٤٢ أمر لا يُصدق في الواقع، ووفدها لا يستطيع أن يفهم كيف ارتُكب خطأ من هذا القبيل. ومثل هذه الحالات تلقي بظلال الشك على نزاهة المنظمة؛ ويتعين على الأمانة العامة أن تفحص بصرامة سلوك الموظفين المعنيين. وأضافت أن ثمة حاجة واضحة إلى آلية يقدم الأمين العام بموجبها

تقارير إلى الجمعية العامة عن تنفيذ توصيات المكتب، ومن الضروري أيضا توافر نظام للمساءلة.

٤٧ - وتابعت قائلة إنه من المؤسف أن مراجعة المكتب للإجراءات الأمنية في الميدان لم تكتمل قبل تقديم تقرير الأمين العام عن أمن وحماية الموظفين في إطار البند ١٠٨. ويلتمس وفدها معلومات عن موعد توافر ذلك التقرير وعن الطريقة التي تنوي بها الأمانة العامة الاستجابة إلى توصياته.

٤٨ - وأعربت عن الانشغال الشديد الذي يساور وفدها إزاء ما خلص إليه المكتب من أن عدد الموظفين الدائمين في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد تحدد دون المستوى المطلوب. فهذا الأمر خرق للمبدأ القائل بأن مستوى الموارد يجب أن يكون متمشيا مع الولايات. وطلبت ردا محددا من الأمانة العامة بشأن هذه النقطة.

٤٩ - واختتمت كلمتها قائلة إنه من المؤسف أن المكتب لا يزال في بعض الحالات يقدم توصيات تتجاوز نطاق اختصاصاته وتشكل تعديا على صلاحيات الهيئات الحكومية الدولية، متجاهلا النقد الذي وجهته الجمعية العامة ومنتهكا القرار ٥٤/٢٤٤.

٥٠ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤدي دورا محوريا في ترسيخ ومواصلة إعمال الانضباط في مجال الميزانية، والحيطة الإدارية وثقافة المساءلة. وينبغي للمنظمة أن تكفل تنفيذ توصياته بالكامل.

٥١ - وتابع قائلا إن المكتب حدد إدارة شؤون عمليات حفظ السلام كمجال ينطوي على مخاطر كبرى. فبالنظر إلى حجم ميزانية تلك العمليات، لا بد من رقابة صارمة. وبخصوص مجال آخر ينطوي على مخاطر كبرى، يتطلع وفده إلى استنتاجات مراجعة الإجراءات الأمنية في الميدان في ١٤ من بعثات حفظ السلام و٦ من البعثات السياسية وبعثات بناء السلام.

٥٢ - وأشار إلى أن وفده يحث المكتب على مواصلة تحسين تقريره المفيد عن أداء البرنامج، والتركيز بمزيد من الدقة على النتائج.

٥٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بالتقييم الذاتي الذي أجراه المكتب، وعن استعداده لمناقشة هذه المسألة بشكل إيجابي بحيث يتسنى للجمعية العامة أن تقدم توجيهات بشأن سبل تعزيز الشفافية والاستقلالية التشغيلية. ويود وفده أن يستوضح السبب الذي جعل الأمين العام يقترح استعراضا من جانب فريق من الخبراء الخارجيين في وقت تقوم فيه الجمعية العامة باستعراض أنشطة المكتب.

٥٤ - واختتم كلمته بقوله إن التوصيات الواردة في تقرير المكتب بشأن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية (A/58/785) ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة لإكساب عمل هذه اللجان مزيدا من الفعالية.

٥٥ - **السيد الزعابي** (عمان): وجه الاهتمام إلى ما ورد في الفقرة ٣٢ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/59/359) من أنه لم يتم، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الالتزام إلا بجزء من المبلغ الذي أُقر لمشتريات المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وأن جزءا من إجراءات الشراء لم يُشرع فيه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. كما أن هناك مبلغ ٥ ملايين دولار من الميزانية المعتمدة لذلك المخزون تم تحويله إلى أوجه إنفاق لم تدرج تحديدا في الميزانية. لذلك ينبغي الأخذ بتوصيات المكتب من حيث الامتثال لقرارات الجمعية العامة لكفالة زيادة سرعة التقيد بتنفيذ برنامج المخزون الاحتياطي الاستراتيجي.

٥٦ - ومضى يقول إنه على نحو ما ذكر المكتب، تتمثل المخاطر المرتبطة بإدارة الموارد البشرية والمالية للأمانة العامة في أوجه القصور والازدواجية والإجراءات والممارسات البيروقراطية المعقدة، وعدم كفاية تعهد وتحديث الأنظمة

والقواعد. فالكثير من العمليات في الأمانة العامة لا تزال يدوية ومزعجة وبطيئة وغير فعالة ومكلفة. لذلك على الأمانة العامة مواكبة التطور والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات حتى تحقق للدول الأعضاء النتائج المرجوة منها.

٥٧ - وأضاف أن المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتجهيز لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لمطالبات مختارة حددت العديد من أوجه القصور التي أفضت إلى إفراط في تعويض المطالبين. وقد أقرت أمانة لجنة التعويضات ببعض الأخطاء ، ولكنها لم تقبل بأوجه القصور الأخرى التي وردت في المراجعة، ومنها أوجه القصور في عملية المطالبات مثل تداخل المطالبات المفضي إلى التعويض المزدوج؛ وعدم إيلاء الاعتبار لتوفير التكاليف؛ وأسعار الصرف، وأخطاء الحساب، والمطالبات المحسوبة بناء على أدلة غير كافية، والمطالبات غير المقبولة. لذلك ينبغي للأمانة العامة والمكتب رصد عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لكفالة تحسين إجراءاتها المحاسبية والتقليل من الأخطاء لتجنب إهدار الموارد.

٥٨ - وأشار إلى أن المراجعة التي أجراها المكتب مؤخرا للجان الإقليمية للأمم المتحدة خلصت إلى عدة أمور منها ضرورة استعراض تقيد تلك اللجان بالقواعد. ولوحظت أيضا بعض أوجه عدم الاتساق ومواطن الضعف الواجب تصحيحها في عمليات التقييم الذاتي التي تضطلع بها معظم اللجان الإقليمية. كما أوصى المكتب بأن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقييم الترتيبات الجديدة للأخذ باللامركزية في الإحصاءات وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء والشعبة الإحصائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن تنفيذ هذه التوصيات من شأنه أن يعزز الاتساق بين مقترحات ميزانيات اللجان الإقليمية ويحسِّن نوعية نواتجها.

٥٩ - واختتم كلمته قائلا إن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ شهدت نجاحا كبيرا في أنشطة المنظمة، فمن ذلك إبرام اتفاقات دولية جديدة في كافة مجالاتها ذات الأولوية، وإنشاء آليات موثوقة لرصد تنفيذها وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لترجمة تلك الالتزامات إلى واقع. وتم أيضا تدعيم صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية إلى آلاف الملايين من الأشخاص المحتاجين. وقُدمت المساعدة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات، وأتيحت المشورة بشأن خيارات السياسة العامة لدعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.

٦٠ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قال إن أي إنجازات حققها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إنما كانت بالعمل الجماعي. وأضاف أنه يتطلع إلى المشاورات غير الرسمية، التي ستقوم الأمانة العامة خلالها بالرد على معظم الأسئلة التي أثيرت.

٦١ - **السيدة ماك كريري** (الأمينة العامة المساعدة لإدارة الموارد البشرية): ردت على إشارة ممثلة الولايات المتحدة إلى وجود تعارض واضح بين وصف التحقيق في ادعاءات التحرش الجنسي في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوارد في الفقرة ٨٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقرار الأمين العام عدم اتخاذ إجراء بهذا الشأن، فقالت إنه لا يوجد في الواقع أي تعارض. فالأمين العام يتمتع بسلطة استنسابية واسعة النطاق لتحديد ما الذي يشكل سلوكا معيبا من جانب موظف ما، ولفرض التدابير التأديبية. وعند اكتمال أي تحقيق، تُتاح للموظف المعني فرصة الرد على الادعاءات. وعندئذ يمكن للأمين العام إقفال ملف القضية، أو إحالته إلى لجنة تأديبية مشتركة، أو فصل الموظف بإجراءات موجزة.

٦٢ - وأضافت أن الأمين العام استعرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقيَّم توصياته وردود الموظفين المعنيين، آخذا في الاعتبار كافة ملابسات القضية. وقرر، في نطاق سلطته الاستنسابية، عدم مقبولية الادعاءات. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ محامي المدعية مجلس الطعون المشترك بمكتب الأمم المتحدة في جنيف بأنها سحبت طعنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.